نقض الغرض بالرُّتبة

أ.د. حامد عبد المحسن الجنابي الباحث. حيدر حسين عبيس

Refutation of the Aim by the Rank

Prof.Dr. Hamid Abdel Muhsin Al-Janabi
Researcher. Haider Hussein Ubaiys
haidersilawai@yahoo.com

Abstract

The research exposes one of the important Arabic phenomenon on which the ancient grammarians had relied to analyze and approach the linguistic texts. The research deals with the attention the ancient grammarians paid to aims and the ways to avoid being refuted.

Key words: aims, ancient grammarians, elements, refutation.

المُلخّص

يكشف هذا البحث عن ظاهرة مهمة من ظواهر العربية التي استند إليها القدماء في تحليلهم ومعالجتهم للنصوص اللغوية، ويبحث في مدى اهتمام القدماء بالأغراض التي جيء بها وصونها من طوارئ النقض وهذا الأمر يعكس ما لتلك الأغراض من أهمية عند مستعملي اللغة الذين يسعَون إلى منع ما يحدث من وقوع ما يخلّ بالمراد قبل وقوعه، وإنْ كان ذلك ممكنًا أو مستحيلًا.

ومن المعروف أنّ لكلّ عنصر من عناصر الجملة العربية ترتيبًا خاصًا يتعيّن به شأنه بحسب الوضع اللغوي بإزاء العناصر الأخر في التركيب، إذ تنتظم العناصر في نظام مألوف قائم على المنطق النحوي، فلكلّ عنصر موضعه الخاص من حيث التقدّم أو التأخر، لذلك فثمّة عناصر نحوية يجتنب فيها التقديم والتأخير؛ لأنّ ذلك ممّا يُخرجها عن سمتها الذي وضعت عليه أو يؤدي ذلك إلى التباس في المقصود، فيكون من قبيل نقض الغرض، كتقديم الخبر على المبتدأ إذا كانا معرفتين، أو تقديم الفاعل على فعله، أو تقديم الموصول على صلته أو تقديم المجرور على جاره، وغير ذلك.

الكلمات المفتاحية: الأغراض، القدماء، العناصر، تقديم، النقض.

المقدمة:

يشكّل نقض الغرض ملحظًا مهمًا في عمل اللغويين، وهم يؤصلون ويقعّدون وينظّرون لهيكلة الكلام العربي وقواعده، بالنظر إلى كونه من أساسيات المعنى وجانبًا من أهمّ جوانبه التي لا يمكن تجنبها أو الإغفال عنها.

لذا فلا يمكن أنْ يكون الكلام في النصوص اللغوية قائمًا على معاني غير مفهومة، وإلا صار أشبه بركامٍ من الألفاظ، فتفرّ منه الأسماع، لانعدام تجلي المراد منه، لذلك اقتضى أنْ يكون منسجمًا ومتآلفًا بين أجزائه في عقد منظوم وبناء محكم؛ ليكون مؤديًا غرضًا أو أداء معنى.

ونقض الغرض تكمن أهميته من أنّه يُظهر اهتمام العرب بالأغراض التي جيء بها، فيكون ذلك على وفق معايير وقواعد كلية خاضعة للمنطق العقلي، ومن ثَمّ فإنّ إقرار الأحكام في ضوء إطار التقعيد اللغوي، إنّما يكون ذلك عن طريق أغراض مقصودة، فلو تُرِكت أو نُقِضت، لفسد المراد من الغرض وخرج عن الإفادة المطلوبة ودخل في حيّز النقض.

لذلك فإنّ من الضروري مراعاة الأغراض والمقاصد؛ لأنّها تساهم بقسط وافر في تحديد الوظيفة النحوية للكلمة وبيان دورها في التحليل النحوي للجملة، وبذلك لا تخرج التراكيب اللغوية عن الصورة التي تتلاءم وإياها الأغراض

ومن هنا سأتحدث في هذا البحث عن المواضع التي يجتنب فيها نقض ما رامته العرب واعتزمت عليه في أساليب كلامها، ومن هذه المواضع الرّتبة، التي تسهم في ترابط إجزاء الجملة وتماسكها؛ دفعًا للنقض، وحرصت على أنْ يكون اختياري لمسائل

نقض الغرض على وفق ما صرّح به علماء العربية، سواء أكان ذلك بلفظ نقض الغرض أم بلفظ دالّ عليه، ثُمّ وقفت على أهم النتائج التي توصلت إليها، فقائمة المصادر والمراجع.

ـ التباس المبتدأ بالخبر:

من أصول الجملة الاسمية أنْ يكون المبتدأ فيها معرفة والخبر نكرة ؛ لأنّ المبتدأ ((محكوم عليه، والحكم على الشيء لا يكون إلا بعد معرفته))[1]، فلمّا كان الغرض من الكلام أنْ يكون مبنيّاً على حصول الفائدة؛ كان المبتدأ معرفة؛ وهذا الغرض لا يتحقق إلا بعد معرفته، فمتى تعرّى من المعرفة من دون مسوغ لذلك[2] فقد اختلّ الغرض المطلوب، وهو الإفهام، قال الخوارزمي: ((الأصل في المبتدأ أنْ يكون معرفة؛ لأنّ تنكيره يخلّ بالمعنى المطلوب منه وهو الإفهام فلا يجوز، ألا ترى أنّ تنكيره تنفير عن استماع الحديث عنه، والتنفير عن استماع الحديث إخلال بالغرض المطلوب من الكلام وهو الإفهام))[3]، والإفهام غاية المتكلم والمتلقي؛ لأنّ الكلام إنّما وضع للتفاهم بين المتخاطبين وإلّا يُصبح عديم الفائدة فيدخله اللبس، لذا قال سيبويه: ((ولا يبدأ بما يكون فيه اللبس، وهو النكرة))[4]؛ لأنّ النكرة مجهولة والحكم على المجهول لا يفيد شيئًا[5]، والعربية– كما هو معلوم– تتجنب اللبس مراعاة لحال السامع، ليكون الغرض مؤديًا وظيفته وهو الإفهام. وكما كان الأصل في المبتدأ التعريف، كذلك الخبر الأصل فيه التنكر؛ لأنّ الغرض في الإخبارات إفادة المخاطب ما ليس عنده وتنزيله منزلتك في علم ذلك الخبر، والإخبار عن النكرة لا فائدة فيه، فلو قلت: (رجل قائم) أو (رجل عالم)، لم يكن في هذا الكلام فائدة؛ لأنّه لا يستبعد أنْ يكون في الوجود رجل قائم وعالم ممّن لا يعرفه المخاطب[6].

وقد يأتي الخبر معرفة وفي هذه الحال يلتبس المبتدأ بالخبر، فتكون قرينة الرُّتبة كفيلة بمنع هذا اللبس، وذلك بأنْ تحتفظ كلُّ كلمة في مكانها فيكون الخبر تاليًا للمبتدأ، تجنبًا من وقوع الإشكال والإلباس فيهما، لعدم وجود قرينة معنويّة تبيّن للسامع أيُّهما المسند وأيُّهما المسند إليه، كقولك: (زيد أخوك)، قال ابن يعيش: ((إذا كان الخبر معرفة كالمبتدأ، لم يجز تقديم الخبر؛ لأنه ممّا يشكل ويلبس؛ إذ كلّ واحد منهما يجوز أن يكون خبرًا ومخبرًا عنه، فأيُّهما قدّمت كان المبتدأ؛ ونظير ذلك الفاعل والمفعول إذا كانا ممّا لا يظهر فيهما الإعراب، فإنّه لا يجوز تقديم المفعول، وذلك نحو: ضرب عيسى موسى))[7].

وقد صرّح ابن أبي الربيع بأنّ تقديم المفعول على الفاعل في المثال الذي ذكره ابن يعيش (ضرب موسى عيسى) يعدّ نقضًا للغرض، وقد خصّص الباحث له مكانًا للحديث عنه[8]. وعدم وجود القرينة الفاصلة بين المسند والمسند إليه المتساويين في التعريف، يبعث على عدم السماح لهما بحرية التنقل؛ لأنّ المراتب إذا لم تُراعَ في هذه الحال يُنقض الغرض، والغرض هو الفائدة وأمن اللبس، وأمن اللبس تنظر إليه اللغة العربية باعتباره((من الأغراض المهمة التي راعتها العرب في كلامها، إذ الغرض الأول من التعبير الإفهام، واللبس عكس الإفهام إذ هو يؤدي إلى الإبهام وعدم الفهم، ولذلك كان إزالة ما يؤدي إلى اللبس من أولى أغراض المتكلم))[9].

---

(1) شرح الرضي على الكافية:231/1.

(2) لقد أجاز النحويون وقوع المبتدأ نكرة بشرط أن تحصل فيه فائدة، وأطلق عليها النحويون مسوغات الابتداء بالنكرة، وقد أوصلها بعضهم إلى أكثر من ثلاثين مسوغًا، ينظر: شرح شذور الذهب:173، وشرح ابن عقيل:212/1.

(3) شرح المفصل، الخوارزمي:257/1.

(4) كتاب سيبويه:48/1.

(5) ينظر: شرح التصريح على التوضيح:572/1.

(6) ينظر: شرح المفصل، ابن يعيش:86/1.

(7) شرح المفصل:99/1، وينظر: الأشباه والنظائر في النحو:150/3-151، وينظر:66/2، وقد يتساوى المبتدأ مع الخبر في التنكير، نحو: (أفضل منك أفضل مني) فكل واحد من هذين الوصفين صالح؛ لأن يخبر عنه بالآخر لعمله في المجرور بعده، فإذا جعلت(أفضل منك) مبتدأ و(أفضل مني) خبره، امتنع تقديم الخبر؛ لئلا يتوهم ابتدائيته، فينعكس المعنى لخفاء القرينة، ينظر: شرح التصريح على التوضيح:585/1.

(8) ينظر: ص 9 من هذا البحث.

(9) الجملة العربية والمعنى:69.

ومن أطراف الحديث عن هذا الأمر أنّ بعض النحويين يرى أنّ المسند والمسند إليه إذا كانا معرفتين، فالمعلوم عند المخاطب هو المبتدأ والمجهول الخبر[1]، وهذا إنما يتحقق إذا كان المتخاطبون على مستوى واحد من الإدراك في المعنى، والواقع لا يؤيد هذا؛ لأن قابلية إدراك المعنى تختلف من شخص إلى آخر فما يعلمه شخص رُبّما لا يعلمه الآخر، ثُمّ ليس كلّ ما يوجهه المتكلم إلى المخاطب هو على علم به فتنزيله بمنزلة ما يعلمه المتكلم قد يحتاج إلى قرينة تعيّن المحكوم عليه من المحكوم به، وقد يكون الخطاب غير موجه إلى شخص بعينه، كما يحصل ذلك – مثلًا– في الندوات أو المؤتمرات.

وعلى أيّة حال فمهما ذُكرت من أقوال في هذه المسألة[2]، فالأولى أن تكون مرتبة المبتدأ مقدّمة على مرتبة الخبر خشية التباس أحدهما بالآخر، وهو ما عليه أغلب النحويين[3]؛ لأنّ اللبس منافٍ للقصد الموضوع للغة وهو الإبانة والإفهام. أمّا إذا دلّ دليل في الكلام بقرينة خارجية تكشف هويّة المبتدأ عن هويّة الخبر، فيجوز بذلك تقدّم الخبر على المبتدأ في حال كونهما معرفتين؛ لأنّ الكلام خرج عن مزلقة اللبس والتعمية، قال عبد القاهر الجرجاني: ((واعلم أنّه ليس من كلام يعمد واضعه فيه إلى معرفتين فيجعلهما مبتدأ وخبرًا ثمّ يقدّم الذي هو الخبر إلا أشكل الأمر عليك فيه فلم تعلم أنّ المقدَّم خبر حتّى تَرجِع إلى المعنى وتُحسن التدبُّر))[4].

كما هو الحال في المثال الذي يشير إليه النحويون في مصنفاتهم، نحو:(أبو يوسف أبو حنيفة) فالقرينة المعنوية، وهي التشبيه الحقيقي قاضية على اللبس، فأبو يوسف مبتدأ تقدم أو تأخر؛ لأنّه مشبّه، وأبو حنيفة خبره تقدّم أو تأخر؛ لأنّه مشبّه به[5]، ومنه قول الشاعر[6]:

بَنُونَا بَنُــو أبنائِنا وبَناتُنا بنُوهُنَّ أبناءُ الرِّجالِ الأباعِـدِ

فهنا قدّم الشاعر الخبر(بنونا) على المبتدأ (بنو أبنائنا) على الرغم من استواء التعريف فيهما، والذي سهّل هذا التقديم قرينة المعنى، وأمن اللبس[7]، إذ إنّ مراد القائل أنّ بني أبنائهم كبنيهم، فالمؤخر مشبّه، والمقدّم مشبّه به، ولا يستقيم المعنى إلا بهذا التأويل[8].

فأمن اللبس ((غاية لا يمكن التفريط فيها؛ لأنّ اللغة الملبسة لا تصلح واسطة للإفهام والفهم))[9]، بل إنّها تهدِّد القصد أو الفائدة التي ينشدها المتلفّظ من أجلِ صحّة معنى كلامه واستقامته مراعاة لحال السامع، فاللبس– إذن– متى وقع في الكلام فإنّه محذور[10]، لذا تكون قرينة الرتبة هي الراعية لمثل هذا اللبس لتضمن الإبانة أو الفائدة التي يحرصُ عليها المتكلم.

ـ التباس المبتدأ بالفاعل:

وممّا يجب فيه أنْ تكون الرُّتبة محفوظة أيضًا لئلا يقع في الكلام لبس عند مجيء الخبر فعلًا مسندًا إلى ضمير المبتدأ المستتر، نحو: زيد قام أو يقوم، فلو قُدِّم والحالة هذه وقيل: قام أو يقوم زيد؛ لالتبس المبتدأ بالفاعل[11]، فيؤدي بذلك إلى انتقال

(1) ينظر: همع الهوامع:28/2.
(2) ينظر: همع الهوامع:28/2، والجملة الاسمية، د. علي أبو المكارم:71.
(3) ينظر: المفصل:55-56، والبيان في شرح اللمع:105، وشرح الدروس في النحو:143، وأسرار العربية:85، وشرح المفصل، الخوارزمي:275/1، وشرح المفصل، ابن يعيش:99/1، وشرح التسهيل، ابن مالك:279/1، وشرح التصريح على التوضيح:582/1 والأشباه والنظائر في النحو:150/3-151،، وحاشية الخضري:184/1.
(4) دلائل الإعجاز:373.
(5) ينظر: شرح ابن عقيل:217/1، وشرح التصريح على التوضيح:585/1.
(6) البيت للفرزدق في خزانة الأدب:445/1، ولم أجده في ديوانه، والأكثر عند النحويين أنّه بلا نسبة، ينظر: دلائل الإعجاز:374، الإنصاف في مسائل الخلاف:72/1(م/9)، وشرح المفصل، ابن يعيش:99/1، وشرح الكافية الشافية:157/1، وأوضح المسالك:184/1، وشرح ابن عقيل:1/ 217، وشرح التصريح على التوضيح:1/ 585، وهمع الهوامع:32/2.
(7) ينظر: دلائل الإعجاز:374، وشرح المفصل، ابن يعيش:99/1.
(8) ينظر: شرح التسهيل، ابن مالك:284/1.
(9) اللغة العربية معناها ومبناها:233.
(10) ينظر: الأشباه والنظائر في النحو:309/1-313.
(11) ينظر: شرح التسهيل، ابن مالك:298/1، وشرح التصريح على التوضيح:214/1، وهمع الهوامع:1/ 254.

التركيب من صورة المركب الاسمي إلى صورة المركب الفعلي، والفرق بين المقامين واضح، وذلك((بإفادة الأولى الثبوت والدوام، والثانية التجدد والحدوث))[1]، لذا تكون قرينة الرتبة هي الفاصلة بين بابي المبتدأ والفاعل[2].

غير أنّه جوّز النحويون التقديم والتأخير في حال اتصال ضمير الاثنين أو الجماعة بالفعل، فتقول في (الزيدان قاما)، (قاما الزيدان)، أو تقول في: (الزيدون قاموا)، (قاموا الزيدون)؛ لأنّه موضع قد أمن فيه اللبس، فتكون الجملة الفعلية في موضع خبر مقدم، وما بعدها مبتدأ مؤخر[3].

ومجيء الخبر جملة فعلية في حال التثنية أو الجمع وجواز التقديم والتأخير فيه، فقد قال عنه ابن أبي الربيع إنّ((من الناس مَن ذهب إلى أنّ الواو في قولك: (قاموا الزيدون) فاعلة وهي اسم والأصل: (الزيدون قاموا)، ثُمّ قُدِّم الخبر))[4]، ثُمّ يرى أنّه موضع لا يجوز فيه التقديم والتأخير، معللًا ذلك أنّه يؤدي إلى نقض الغرض، وهذا نصّه: ((إنّ التثنية والجمع إنّما يجب أن يجري حكمهما على حكم المفرد، وأنت إذا قلت: قام زيد فلا بدّ أن يكون زيد فاعلًا بـ(قام)، ولا يجوز لأحد أن يقول إن زيدًا هنا مبتدأ وما قبله خبره؛ لما في ذلك من نقض الغرض؛ ولأنّ العامل اللفظي أقوى من المعنوي، فإذا لم يجز هذا في المفرد، فلا يجوز في التثنية ولا في الجمع))[5]. فيستقيم الوجه على أنْ يكون قولك:(قاما الزيدان) جملة فعلية، حملًا على المفرد في قولك:(قام زيد)، فتكون بذلك متصدّرة بفعل، والألف فيه حرف دال على التثنية، وما بعده هو الفاعل، ومقتضى الحال كذلك في قولك: (قاموا الزيدون)، وهو مذهب سيبويه[6].

وممّا يترتب على قوله بالحكم عليه بالمفرد(قام زيد) أنّ الفاعل يجب أنْ يكون عقيب الفعل؛ لأنّ الفاعل يطلبه الفعل بالبنية وبذلك يرى النحويون أنّ الفعل والفاعل كالشيء الواحد[7]، وبعض الشيء لا يتقدم على بعضه[8].

فلا يجوز بذلك تقديم الفاعل؛ لأنّه يفضي إلى التباسه بالمبتدأ والغرض يكون خلاف المقصود، فتكون قرينة الرُّتبة هي المفزع لإزاحة هذا الخلط، قال ابن يعيش: ((وإذا كان الفاعل كالجزء من الفعل وجب أنْ يترتب بعده، ولهذا المعنى لا يجوز أنْ يتقدم عليه كما لا يجوز تقديم حرف الكلمة على أولها))[9]، وقد ركّز أيضًا على أهمية الرّتبة والاعتناء بها ووجوب تأخير الفاعل، إذ قال: ((إنّما وجب تقديم خبر الفاعل[أي: الفعل]* لأمرٍ وراء كونه خبرًا، وهو كونه عاملًا، ورُتبة العامل أنْ يكون قبل المعمول، وكونه عاملًا فيه سبب أوجب تقديمه))[10].

ويزاد على ما تقدّم أنّ جملة الفعل والفاعل في قولك: (قام زيد)، تدلّ على حدوث القيام بعد أنْ لم يكن، وجملة المبتدأ وخبره الفعلي في قولك: (زيد قام)، تدلّ على ثبوت الشيء واستقراره وتأكيد إسناد القيام لزيد، ولا يجوز إغفال هذا الفرق وادعاء ذلك ممّا لا يتعلق به الغرض المقصود[11].

(1) حاشية يس على شرح التصريح:302/1.
(2) ينظر: الحلل في إصلاح الخلل:151.
(3) ينظر: المصدر نفسه والصفحة نفسها، وشرح التصريح على التوضيح:214/1.
(4) البسيط في شرح الجمل: 270/1، وينظر: شرح الكافية الشافية:260/1.
(5) البسيط في شرح الجمل:272/1.
(6) ينظر: كتاب سيبويه:19/1-20، وينظر: شرح جمل الزجاجي:20/2، وأوضح المسالك:87/2.
(7) ينظر: أسرار العربية: 79، والبسيط في شرح الجمل:274/1.
(8) ينظر: توجيه اللمع:121، وشرح الكافية الشافية:258/1. وتقديم الفاعل على الفعل – كما هو معلوم- من المسائل التي اختلف فيها البصريون مع الكوفيين فالبصريون لا يجوز عندهم تقدم الفاعل على فعله مطلقًا، أمّا الكوفيون، فيجوز ذلك عندهم، ينظر: كتاب سيبويه:31/1، والمقتضب:128/4، والأصول في النحو:228/2، والمقتصد في شرح الإيضاح:327/1، وأسرار العربية:93، وتوجيه اللمع:121، وشرح المفصل، ابن يعيش:74/1، وهمع الهوامع:254/2.
(9) شرح المفصل:75/1-76.
*ما بين المعكوفتين زيادة من الباحث.
(10) شرح المفصل:74/1.
(11) ينظر: عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، محيي الدين عبد الحميد:74/2.

ـ التباس الفاعل بالمفعول:

تُبنَى الجملة الفعلية في العربية على وفق نظام نحوي معيّن يتقدّم فيها الفعل على فاعله ثُمّ تلابسه بقية المتعلقات، وهذا هو الترتيب الطبيعي لها، وقد تُبيح العربية تقديم ما حقّه التأخير، كتقديم المفعول به على فاعله، وذلك إذا احتوت الجملة على قرينة تتكفّل بمنع حدوث أيّ لبسٍ في الكلام، كقولك: (ضرب زيدًا خالدٌ) [1] فقرينة الإعراب في الجملة، ميّزت الضارب من المضروب، وذلك أنّ الغرض من الإعراب هو ((الإبانة عن المعاني بالألفاظ. ألا ترى أنّك إذا سمعت (أكرم سعيدٌ أباه) و(شكر سعيدًا أبوه) عَلِمتْ برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول، ولو كان الكلام شرجًا واحدًا، لاستبهم أحدهما من صاحبه))[2]، وذلك قولك: (ضرب موسى عيسى)، فلا دلالة في هذه الجملة على بيان الفاعل من المفعول وتحديده؛ لانعدام القرينة الإعرابية وخفائها، ومنعًا من التباس الفاعل بالمفعول تقوم الرُّتبة مقام القرينة الإعرابية بناءً على أنّ الأصل مرتبة الفاعل ثُمّ مرتبة المفعول، قال ابن جني: ((فإنْ قلت: قد تقول: (ضرب يحيى بشرى)، فلا تجد هناك إعرابًا فاصلًا، وكذلك نحوه قيل: إذا اتفق ما هذه سبيله ممّا يخفى في اللفظ حاله، أُلزِم الكلام من تقديم الفاعل وتأخير المفعول ما يقوم مقام بيان الإعراب))[3]، وبناءً على هذا الأساس لا يجوز تقديم المفعول وتأخير الفاعل إنْ لم يدلّ دليل عليهما أو على أحدهما؛ لأنّه يفضي إلى نقض الغرض، أشار إلى ذلك ابن أبي الربيع قائلًا: ((إنّ الفاعل والمفعول إذا لم يكن في الكلام ما يدلّ عليهما التزمت العرب تقديم الفاعل وتأخير المفعول، فإذا قالوا: (ضرب موسى عيسى) ولم يكن معهم ما يدلّ على الفاعل علِمتَ أنّ المتقدم هو الفاعل إذ لم تكن العرب لتقدم المفعول بغير دالٍّ على ذلك لِمَا في ذلك من نقض الغرض))[4] وهو الفائدة وأمن اللبس، إذ((يُمثِّل الغاية القصوى للاستعمال))[5]، لغرض إجراء عملية التواصل بين طرفي الخطاب، ومن المقرّر ((أنّ واضع اللغة حكيم، ومن حكمته أنْ يضع الكلام للتّفاهم ولا يتم التّفاهم إلا بالإعراب))[6]، فالإعراب يُعطِي للمتكلم الحريَّة في التعبير عن مقاصده بسبب ما تشغله الكلمة من علامة إعرابية يستطيع بها أنْ يُقدِّم الكلمة أو يؤخرها، غير أنّ فقدان قرينة الإعراب في نحو:(ضرب موسى عيسى) ممّا يُشكِل ويُلبِس على السامع في معرفة الفاعل من المفعول به، لذلك يجب ((المحافظة على الرُّتبة؛ لأنّها تزيل اللبس، وهي هنا تعتبر القرينة [الرئيسة]* على الباب النحوي))[7] فيكون الكلام بها مفهومًا لدى السامع خارجًا عن اللبس.

وقد يزول اللبس عن طريق أدلّة أو قرائن لفظية أو معنوية يكون التعبير بها متحررًا من قيود الرتبة المحفوظة، فحينئذٍ يجوز التقديم والتأخير، وذلك إذا ((كانت هناك دلالة أخرى من قِبَل المعنى وقع التصرف فيه بالتقديم والتأخير، نحو: (أكل يحيى كمثرى) لك أنْ تُقدِّم وأنْ تُؤخِّر كيف شئت. وكذلك: (ضربت هذا هذه) و(كلَّم هذه هذا). وكذلك إنْ وَضُح الغرض بالتثنية أو الجمع جاز لك التصرف نحو قولك: (أكرم اليحييان البشريين) و(ضرب البشريين اليحيون). وكذلك لو أومأت إلى رجل وفرس فقلت : (كلّم هذا هذا) فلم يجبه، لجعلت الفاعل والمفعول أيّهما شئت؛ لأنّ في الحال بيانًا لما تعني. وكذلك قولك: (وُلِدت هذه هذه) من حيث كانت حال الأم من البنت معروفة غير منكورة))[8]، فالقرائن اللفظية والمعنوية تعطينا رُخصة في التقديم والتأخير إذا ما انتفى اللبس في ذلك، قال ابن هشام: ((فلو وجدت قرينة معنوية نحو: (أرضعت الصغرى الكبرى)، و(

(1) ينظر: المقتضب:95/3، والمقرب:55.
(2) الخصائص:36/1.
(3) المصدر نفسه والصفحة نفسها، وينظر: المقرّب:55.
(4) البسيط في شرح الجمل:280/1.
(5) اللغة العربية معناها ومبناها:34.
(6) مسائل خلافية في النحو، أبو البقاء العكبري :112.
* في المطبوع (الرئيسية) وما أثبته أظنه هو الصواب.
(7) اللغة العربية معناها ومبناها:208.
(8) الخصائص:1/ 36، وينظر: شرح الرضي على الكافية:190/1.

أكل الكمثرى موسى)، أو لفظية كقولك: (ضربتْ موسى سلمى)، (وضرب موسى العاقلَ عيسى)، جاز تقديم المفعول على الفاعل وتأخيره عنه؛ لانتفاء اللبس في ذلك))[1].

ويبدو أنّ العنصر الدلالي قد سمح بالتصرف في التقديم والتأخير؛ لأنّه يمثّل العلامة الإعرابية خير تمثيل، وهي أحدى الوسائل التي اصطنعتها اللغة للتمييز بين العناصر بعضها مع بعض في الجملة[2]، فإن فُقِدتْ هذه الوسائل لا يحقُّ التصرُّف في الجملة من تقديم أو تأخير؛ لئلا ينتقض الغرض، لذلك يجب توخّي فهم الغرض من الكلام مراعاة قصد المتكلم أثناء تحديد الوظائف النحوية للتراكيب اللغوية.

ـ تقديم الصِّلة على الموصول:

لقد أدرك النحويون أنّ الموصول الاسمي أو الحرفي يشكّل مع صلته هيئة تركيبية واحدة، فالموصول كصدر الكلمة، والصِّلة كعجزها فحقهما أنْ يتّصلا[3]، وبهذا المعنى تكون جملة الصلة تالية للموصول، ويسمِّيها سيبويه الحشو[4]، وهذا التعبير يوضِّح أنّها لا تتعلق بعموم مفردات الجملة، بل يكون تعلقها بالموصول فحسب[5]؛((لأنّ الصِّلة مع الموصول بمنزلة اسم مفرد، فلا معنى للموصول إلا بصلته))[6]، وذلك أنّك لو قلت:(جاء الذي) أو (رأيت التي)، لم يفهم من هذا التركيب المعنى المقصود، فيلحق بالصلة ليكون المراد منه واضحًا، كأنْ تقول: (جاء الذي ألقى الخطبة) أو(رأيت التي فازت في مسابقة الشعر)، ومن ذلك يتبيّن أنّ الأسماء الموصولة تتعرّف بصلاتها[7]، قال ابن يعيش: ((معنى الموصول أنْ لا يتمّ بنفسه، ويفتقر إلى كلام بعده، تصله به ليتمّ اسمًا فإذا تمّ بعده كان حكمه حكم سائر الأسماء التامة، يجوز أنْ يقع فاعلًا ومفعولًا ومضافًا إليه))[8]، والموصول الحرفي، هو الآخر يحتاج إلى صلة؛ لأنّ الحرف لا يدلّ على معنى إلا بانضمامه إلى غيره[9].

وقد اتفق النحويون على القول بامتناع تقديم الصِّلة على الموصول[10]، وذكر ابن الخباز لهذا المنع علتين[11]:

إحداهما: أنّ الصِّلة مبيِّنة للموصول، وذكر المبيِّن قبل المبيَّن لا تقع منه فائدة؛ لأنّ ذلك يُخرج الصِّلة عن غرضها الذي وُضِع من أجلها.

والآخر: أنّ معنى الموصول لا يفهم إلا بالصلة، ومحلّها من الموصول محلّ الراء من جعفر؛ لأنّ حصول معنى الكلمة بآخرها، وكما لا يقدم آخر الكلمة على أولها لا يجوز تقديم الصلة على الموصول.

وذهب ابن مالك إلى أنّ ((الغرض بالصِّلة تحصيل الوضوح للموصول))[12]؛ لأنّ((تعقّب الجزء الثاني الذي هو الصِّلة واجب؛ لكونها مبيِّنة للموصول))[13]، فعكس ذلك يؤذن بنقض ما كان مرتبًا؛((لأنّ رتبته أنْ يكون مؤخرًا فتقديمه يخرجه عن حدّه))[14]، ومن ثَمّ يفضي إلى نقض الغرض الذي تخصصت به الصِّلة؛ لأنّ الموصول غامض المعنى مبهم الدلالة لا

(1) شرح قطر الندى، ابن هشام : 185-186، وينظر: البسيط في شرح الجمل:279/1.
(2) ينظر: النحو والدلالة : 144.
(3) ينظر: شرح الكافية الشافية:130/1.
(4) ينظر: كتاب سيبويه:105/2.
(5) ينظر: ظاهرة التلازم التركيبي، د. جودة مبروك محمّد : 283(بحث).
(6) أمالي ابن الشجري:166/3.
(7) ينظر: معاني النحو:110/1.
(8) شرح المفصل:150/3.
(9) ينظر: كتاب سيبويه:12/1، وتوجيه اللمع:487.
(10) ينظر: الأصول في النحو:232/2، والخصائص:387/2، وتوجيه اللمع:494، وشرح جمل الزجاجي:189/1، وشرح الرضي على الكافية:68/3، وهمع الهوامع:302/1.
(11) ينظر: توجيه اللمع:494.
(12) شرح التسهيل، ابن مالك :183/1.
(13) شرح الرضي على الكافية:69/3.
(14) البيان في شرح اللمع:597.

استقلال فيه ولا تحديد[1]، لذلك يؤتى بالصِّلة لتحديد ما كان ملبسًا، أو لرفع الإبهام في الموصول، وهذا الأمر يستدعي عدم السماح للمركب الموصولي بحرية التنقل؛ لأنّه يؤدي إلى اختلال في الغرض فحينئذ يدخله الإشكال؛ لغياب عنصر التوضيح منه، لذلك امتُنِع تقديم الصِّلة، كما امتُنِع تقديم شيء من مكملاتها على الموصول؛لأنّ((بعضها منها، والبيان إنّما يحصل بجميع الصِّلة))[2].

ـ تقديم التمييز على عامله المتصرِّف:

للتمييز في العربية نوعان: نوع لا يتمتع بحريَّة الحركة، بل يكون أمره مقيّدًا بالرّتبة فيكون التمييز تاليًا لعامله، وهو ما يُعرَف بتمييز المفرد أو الذات[3]، فلا يقال مثلًا: (درهمًا عندي عشرون) أو (طالبًا عشرون تفوّق)، وما أشبه ذلك، وهذا ما اتفق عليه النحويون على حدّ ما ذكره أبو حيان والسيوطي[4].

ونوع آخر هو ما يُعرَف بتمييز الجملة، أو(النسبة) [5] والمتفق عليه بين النحويين ضرورة التزام الترتيب إذا كان الفعل جامدًا غير متصرف، فلا يصحّ أنْ يقال: (ما رجلاً أحسن زيدًا)، ولا (رجلًا أحسِن بزيد) [6].

أمّا إذا كان الفعل متصرفًا، فتقديم التمييز على عامله المتصرف، نحو: (نفسًا طاب زيد)، قد وقع فيه خلاف بين النحويين وهم على فريقين:

الأوّل: المنع، ويمثّله سيبويه[7] وعليه جماعة من النحويين المتقدمين والمتأخرين[8].

والثاني: الجواز، ويمثُّله المازني[9] وتابعه المبرد، وابن مالك، وأبو حيان[10]. وحجتهم مبنية على النقل، ومن أبرز ما استدلوا به قول الشاعر[11]:

أتَهجِرُ سَلْمَى بالفِراقِ حَبِيبَها ومَا كانَ نَفْسًا بالفِراقِ تَطِيبُ

ومحل الشاهد (نفسًا)،إذ وقع تمييزًا وقد تقدّم على العامل المتصرف (تطيب).

ومنها أدلّة عقليّة وصناعيّة استند إليها مَن أجاز هذا التقديم، ومن أبرز ذلك قولهم: قياس تقديم التمييز على الحال الذي يجوز فيها التقديم على عاملها المتصرف، كقولك: (راكبًا جاء زيد)[12].

ومن ثَمَّ إنّ تقديم التمييز على عامله خلاف ما يؤديه الغرض في باب التمييز؛ لأنّه موضوع لرفع الاحتمال وتوضيح ما يطرأ على الجملة من إبهام[13]، فلو قُدِّم، لكان نقضًا لهذا الغرض؛ ((لأنّ تقديمه يخرجه عن حقيقة التمييز... إذ حقيقة التمييز

---

(1) ينظر: المقتضب:197/3، والمرتجل:306، والنحو الوافي:306/1.
(2) توجيه اللمع:494، وينظر: شرح الرضي على الكافية:68/3.
(3) وهو الواقع بعد المقادير، وهي الممسوحات، نحو: (له شِبر أرضًا)، والمكيلات، نحو(له قفيزٌ بُرًا)، والموزونات، نحو: (له منوان عَسَلًا وتمرًا)، والأعداد، نحو: (عندي عشرون درهمًا). ينظر: شرح ابن عقيل:602/1.
(4) ينظر: ارتشاف الضرب:1635/4، وهمع الهوامع:71/4.
(5) وهو ما كان مفسّرًا للإبهام الحاصل في الجملة، أو المسُوق لبيان ما تعلّق به العامل من فاعل أو مفعول، نحو: (طاب زيد نفسًا)، و(غرستُ الأرض شجرًا)، ينظر: شرح ابن عقيل:602/1.
(6) ينظر: ارتشاف الضرب:4/ 1634، وشرح ابن عقيل:609/1، وهمع الهوامع:72/4، والجملة الفعلية، د. علي أبو المكارم:277.
(7) ينظر: كتاب سيبويه:204/1-205.
(8) ينظر: الأصول في النحو:222/1، والإيضاح:173، والخصائص:386/2، وكشف المشكل في النحو: 493/1، والمرتجل:159، والإيضاح في شرح المفصل:356/1، وشرح الرضي على الكافية:72/2، وشرح جمل الزجاجي:291/2.
(9) ينظر: الأصول في النحو:222/1، والمقتضب:36/3، والخصائص:386/2، وشرح جمل الزجاجي:291/2، وارتشاف الضرب:1634/4، وهمع الهوامع:71/4، ونحو المازني، د. هادي نهر:71.
(10) ينظر: المقتضب:36/3، وشرح التسهيل:302/2، وارتشاف الضرب:1635/4.
(11) اختلف الرواة في نسبة هذا البيت، فنسبه قوم إلى المخبل السعدي، ولم أجده في ديوانه، ونسبه آخرون إلى أعشى همدان، وروي بـ(ليلى) بدلًا من (سلمى)، وأنشد فيه أيضًا (للفراق) بدلًا من(بالفراق)، والبيت من شواهد المقتضب: 36/3، 37، والأصول في النحو:224/1، والايضاح:174، والخصائص: 384/2، والبيان في شرح اللمع:226، والمرتجل:159، والإنصاف في مسائل الخلاف:324/2(م/120)، وشرح المفصل، ابن يعيش: 74/2، وشرح جمل الزجاجي:291/2، وشرح ابن عقيل: 607/1، وخزانة الأدب : 235/3.
(12) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف:325/2(م/120)، والتبيين:396(م/65)، والمقتصد في شرح الإيضاح:695/2.
(13) ينظر: شرح المفصل، ابن يعيش:70/2، وهمع الهوامع:62/4.

أنْ يميَّز ما أُشكِل، وهو في المعنى تفسير، والتفسير لا يكون إلّا لمفسَّر والمفسَّر لا بدّ في المعنى أنْ يكون مقدّمًا على التفسير، وإلّا لم يكن تفسيرًا له، وفي تقديم التمييز إخراجه عن ذلك، فوجب تأخيره))[1]، ويدلّ على ذلك أنّك لو قلت: (طاب زيد)، تجد أنّ لفظتي (طاب) و(زيد) تحمل كلٌّ منهما دلالة واضحة، فعندما تقول:(طاب زيد)، فقد أسندت الطيب إلى زيد على وجه العموم، فدخل في هذا التركيب غموض وإبهام؛ لأنّه يحتمل أكثر من وجه كأنْ يكون لسانه أو قلبه أو نفسه، أو علمه أو نسبه، فيؤتى بالتمييز لإزالة الغموض والإبهام وهو المقصود منه، لذلك تقول: (طاب زيد نفسًا) لتخصّص ما كان عامًا، فلو تقدّم التمييز، لفقد هذه المزيّة التي تخصص بها، وأدّى هذا الصنيع إلى نقض ما كان موضوعًا له، ومن ثَمّ ذهب ابن الحاجب إلى أنّ تقديمه على عامله يؤدي إلى فوات الغرض، وذلك أنّ قولك: (طاب زيدٌ علمًا) أصل التركيب فيه:(طاب علمُ زيدٍ) ثم غُيِّر هذا الأصل لقصد الإبهام الذي تتشوق النفس إلى تفسيره، ثُمّ يلحق بالتمييز ليكون قاطعًا للإبهام، فلو قُدِّم، لفات الغرض من تفسير ما أبهم على الجملة المتقدمة، [2]. فلمّا كان الأصل فيه (طاب علمُ زيدٍ) فهو إذن فاعل في المعنى، والفاعل لا يتقدَّم على فعله؛ لأنّه لو تقدَّم، لخرج عن أنْ يكون فاعلًا[3]، وقد سبق الحديث عنه.

وأشار الرضي إلى مثل ما ذهب إليه ابن الحاجب مصرّحًا بأنّ تقديمه يتضمن إبطال الغرض، قال: ((وإنّما خولف لغرض الإبهام أوّلًا، ليكون أوقع في النفس؛ لأنّه تتشوق النفس إلى معرفة ما أبهم عليها، وإذا فسرته بعد الإبهام فقد ذكرته إجمالًا وتفصيلًا،... فلما كان تقديمه يتضمّن إبطال الغرض من جعله تمييزًا لم يستقم))[4].

وما تمسّك به المجوّزون من وقوعه متقدمًا في الشاهد الشعري– المذكور آنفًا–، فقد شكّك بروايته غير واحد من علماء العربية[5]، فضلًا عن ذلك أنّ ابن جني قد وصفه بالقبح، قال: ((وممّا يقبح تقديمه الاسم المميَّز، وإنْ كان ناصبه فعلًا متصرفًا، فلا نجيز: (شحمًا تفقأت)، ولا (عرقًا تصببت)، فأمّا ما أنشده أبو عثمان، وتلاه فيه أبو العباس من قول المخبل:

أتَهجُرُ سَلْمَى للفِراقِ حَبِيبَها ومَا كانَ نَفْسًا بالفراقِ تَطِيبُ

فنقابله برواية الزجاجي، وإسماعيل بن نصر، وأبي إسحاق أيضًا ((وما كان نفسي بالفراق تطيب، فرواية برواية، والقياس من بعد حاكم))[6].

ويُمكن القول إنّ ما ذهب إليه المازني ومن تابعه الذي ينصّ على جواز تقديم التمييز على عامله المتصرف لا يمكن قبوله بسهولة؛ لأنّ المنطق والمقبول في باب التمييز بوصفه تفسيرًا وتبيينًا لشيء فيه إبهام أنْ لا يتقدم على ما يأتي لتفسيره وإزالة إبهامه، وتحديد المقصود بنسبة الحكم إليه، ولأجل هذا منع تقديمه منعًا من إطاحة ما يستلزمه من غرض وضع لأجل التمييز، وحال التمييز كحال الصفة التي لا يجوز لها أنْ تتقدم على الموصوف في الأصل لكون الغرض منها توضيحًا، أو تخصيصًا لما قبلها، والموضَّح والمخصَّص لا بدّ من أنْ يكون كلٌّ منهما أوّلًا، كذلك التمييز بالنسبة لعامله[7].

ثُمّ أنّ القياس على الحال ترفضه الصِّناعة النحويَّة؛ لأنّ قولك: (جاء زيد راكبًا)، قد استوفى الفعل فاعله لفظًا ومعنى، فبقي المنصوب فضلة فجاز تقديمه، وأمّا قولك: (طاب زيد نفسًا)، فقد استوفى الفعل فاعله لفظًا ولم يستوفه من جهة المعنى،

(1) الإيضاح في شرح المفصل:356/1.
(2) ينظر: شرح الوافية نظم الكافية:229.
(3) ينظر: توجيه اللمع:211، وشرح المفصل، ابن يعيش:74/2.
(4) شرح الرضي على الكافية:72/2، وينظر: حاشية الصبان:290/2، وحاشية الخضري:454/1.
(5) ينظر: الخصائص:386/2، والمقتصد في شرح الإيضاح:695/1، وكشف المشكل في النحو:493/1، والمرتجل:159، وتوجيه اللمع:212، وشرح المفصل، ابن يعيش:74/2، وشرح جمل الزجاجي:292/2.
(6) الخصائص:386/2.
(7) ينظر: نحو المازني:72.

فلذلك لم يجز تقديم المنصوب[1]، كما أنّ الحال فضلة قد يفيد معنى من غير وجودها، والمميّز في حكم اللازم وهو الفاعل فافترقا[2]. فما ذهب إليه سيبويه ومن معه موافق للغرض الذي وضع له التمييز وهو رأي وجيه.

ـ تقديم التابع على متبوعه:

ذكر النحويون أنّ التوابع في العربية من الرُّتب المحفوظة، التي تقتضي أنْ تكون على ترتيب منسّق يتقدم فيه المتبوع على تابعه، ولا يتبع التابع ما قبله إلا لأنّه على علاقة وثيقة به، بحيث ينظر إلى التابع والمتبوع معًا بوصفهما اسمًا واحدًا في الحكم، وإذا لم يكن التابع هو الأول في معناه اقتضت التبعية وسيلة أخرى مساعدة، ويكون ذلك عن طريق حرف العطف؛ لأنّ العطف يختلف عن سائر التوابع التي تُتبع بغير واسطة، والمعطوف لا يتبع إلا بواسطة، وهذا كلُّه يؤكّد ترابط التابع مع متبوعه[3].

وهذا الترابط يقتضي أنْ تجمد فيه كلّ كلمة في مكانها، فلا يحق لها أنْ تتمتع بحرية الحركة؛ لأنّ الثاني منها يكون من لوازم الأول وكالتتمة له[4]، فإنْ تحررت من هذا القيد وذلك بتقديم التابع على متبوعه، أفضى ذلك إلى نقض الغرض من وجهين:

الأوّل: أنّه يؤدي إلى نقض ترتيب الجملة الذي وضع له في الأصل، وهو وجه من أوجه نقض الغرض، قال أبو علي الفارسي: ((الواو في العطف للاجتماع ولا يجوز تقديمها قبل المنسوق عليه... فإذا فعلت هذا نقضت ما كنت رتّبته))[5]، فهذا هو الانتكاث لا غير؛ لأنّك عزمت على ذلك لتغدو على سمتها الذي اعتادت عليه، وقريب منه قول ابن جني: ((الفاء حكُمها أنْ تأتي رابطة ما بعدها بما قبلها، فإذا استؤنفت مبتدأة، فقد انتقض شرطُها))[6].

والثاني: أنّه يؤدي إلى انعدام الغرض من التبعيّة؛ لأنّ الغرض من التبعيّة لا يتحقق ما لم تكن متأخرة، فتقديمها يؤدي إلى انتقال التركيب من صورة إلى صورة أخرى، ثُمّ أنّ في النعت ضميرًا يعود إلى المنعوت، فلو تقدّم النعت، مَا عاد ذلك الضمير على مذكور[7]، ولعلّ ذلك ما جعل ابن جني يصدّر حكمًا عامًا، ليشمل التوابع كلّها، فقال: ((وهذا كلّه غير جائز أن يبتدأ به))[8]، فالأصل في التوابع أنْ تكون من التعبيرات المحفوظة، فإنْ جاء على خلافه، فهو محكوم عليه بالضرورة أو القبح[9].

ـ تقديم المجرور على الجار:

ليس بخافٍ على أهل العربية، أنّ حروف الجر من حيث الرُّتبة تتقدم على مدخولها المجرور بها فتكون هي ومجرورها بمنزلة الشيء الواحد[10]، وليس بمقدورها أنْ تتقدم على ما تعمل فيه[11]؛ لأنّ المجرور كبعض حروف الجر، وبعض حروف الجر لا يتقدَّم عليه[12]، فضلًا عن ذلك أنّ حروف الجر ضعيفة، فهي لا تقوى إلا بمجرورها ولا يكتمل المعنى إلا به، لذلك فإنّها لا تفارق مجرورها، لئلا يبطل الغرض الذي بُنيت من أجله، قال ابن جني: ((وأمّا حروف الجر، فوضعت على أنّها للجر

(1) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح:695/1، وشرح المفصل، ابن يعيش:74/2.
(2) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب:301/1، ونحو المازني:71.
(3) ينظر: شرح المفصل، ابن يعيش:38/3، وبناء الجملة العربية :175-176.
(4) ينظر: شرح المفصل، ابن يعيش:38/3.
(5) المسائل المنثورة:41. وقد أجمل السيوطي في كتابه (الأشباه والنظائر) الموضوعات التي يمكن أن تندرج تحت هذا الغرض؛ كونها من التراكيب المتلازمة، ينظر:156/1.
(6) سر صناعة الإعراب:1/ 264.
(7) ينظر: كشف المشكل في النحو:620/1.
(8) سر صناعة الإعراب:264/1.
(9) ينظر: أمالي ابن الشجري:275/1، وشرح المفصل، ابن يعيش:20/2، والبسيط في شرح الجمل:803/2.
(10) ينظر: كتاب سيبويه:164/2، الخصائص:107/1، وعلل النحو:404، والتبصرة والتذكرة:506/1.
(11) ينظر: الأصول في النحو:117/2، و230/2، شرح كتاب سيبويه:124/3، التبصرة والتذكرة:506/1، والجملة العربية تأليفها وأقسامها:71.
(12) ينظر: التبصرة والتذكرة:506/1.

البتة، وعلى أنّها لا تفارق المجرور لضعفها وقلّة استغنائها عن المجرور، فلم يمكن تعليقها عن الجر والإضافة؛ لئلا يبطل الغرض الذي جيء بها من أجله))[1]. وابن جني –هنا– وإنْ لم يشر صراحة إلى امتناع تقديم المجرور على جاره، فإنّه يُمكن عدّه سببًا في هذا الامتناع؛ لأنّ تقدم المجرور عليها يخرجها عما وضعت له وهو الجر والإضافة– كما ذُكر– وبذلك لا تكتسب قوة من مجرورها، مع أنّها قد وضعت من أجله لتعمل فيه الجر، فيحسم هذا اللون من التركيب بالترتيب، لكي لا ينصرف إلى جهة تُخرجه عن بابه، بل ((صار تقديم الجار عليه ضرورة))[2].

فيجب في ذلك كلّه أنْ تكون الرُّتبة محفوظة، إنْ أدّى التقديم والتأخير إلى اختلاط الترتيب الأفقي لعناصر الجملة، وهذا ما يؤصّله النحويون بقولهم، وذلك إنّ ما كان كالجزء من متعلّقه لا يجوز تقدّمه عليه، كالصّلة والفاعل، والصفة والمضاف إليه والاسم المجرور بحرف الجر[3].

الخاتمة

أهم النتائج التي خلُص إليها البحث :

1- نقض الغرض علّة مانعة جيء بها لمنع ما يؤدي إلى إخلال بالمراد أو المقصود في الكلام العربي.

2- يشكّل نقض الغرض ملحظًا مهمًا في عمل اللغويين، وهم يؤصلون ويقعّدون وينظّرون لهيكلة الكلام العربي وقواعده، بالنظر إلى كونه من أساسيات المعنى وجانبًا من أهمّ جوانبه التي لا يمكن تجنبها أو إغفالها.

3- تبين للبحث أنّ العرب إذا انصرفوا عن شيء ما لا يرجعون إليه؛ لأنّ الرجوع عمّا اعتزم عليه وراموه نقض للغرض.

4- إنّ أيَّ طارئ يمسّ نظام التركيب اللغوي من تقديم أو تأخير أو التباس في المقصود لا يتوافق مع الغرض الذي راموه وبنوا عليه كلامهم يكون من قبيل نقض الغرض.

5- أشار البحث إلى أنّ ما ذهب إليه المازني ومن تابعه الذي ينصّ على جواز تقديم التمييز على عامله المتصرف لا يمكن قبوله بسهولة؛ لأنّ المنطق والمقبول في باب التمييز بوصفه تفسيرًا وتبيينًا لشيء فيه إبهام أنْ لا يتقدم على ما يأتي لتفسيره وإزالة إبهامه، وتحديد المقصود بنسبة الحكم إليه، ولأجل هذا منع تقديمه منعًا من إطاحة ما يستلزمه من غرض وضع لأجل التمييز، وحال التمييز كحال الصفة التي لا يجوز لها أنْ تتقدم على الموصوف في الأصل لكون الغرض منها التوضيح، أو التخصيص لِمَا قبلها، والموضَّح والمخصَّص لا بدّ من أنْ يكون كلٌّ منهما أوّلًا، كذلك التمييز بالنسبة لعامله.

المصادر والمراجع

أولًا: القرآن الكريم.

ثانيًا: الكتب المطبوعة:

(أ)

- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيَّان الأندلسي (ت745هـ)، تحقيق: الدكتور رجب عثمان محمد، مراجعة: الدكتور رمضان عبد التوَّاب، مطبعة المدني، مصر، الطبعة الأولى، 1998م.
- أسرار العربية، أبو البركات الأنباري (ت577هـ)، تحقيق: محمد بهجة البيطار، دار البشائر، دمشق، الطبعة الثانية، 2004م.
- الأشباه والنظائر في النحو، جلال الدين السيوطي(ت911هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر الفاضلي، المكتبة العصرية، صيدا– بيروت، 2006م.

(1) سر صناعة الإعراب:309/1.
(2) علل النحو:264.
(3) ينظر: الأشباه والنظائر في النحو:332/2، ونظرية التعليل في النحو العربي :123.

- الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن سهل بن السرَّاج (ت316هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الرابعة، 1999م.
- أمالي ابن الشجري، هبة الله بن حمزة الحسيني العلوي (ت542هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثانية، 2006م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، أبو البركات الأنباري، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف، محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، (د.ت).
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، جمال الدين بن هشام الأنصاري (ت761هـ)، دار الطلائع، القاهرة، (د.ت).
- الإيضاح العضدي، أبو علي الفارسي (ت377هـ)، حقَّقه وقدَّم له: الدكتور حسن شاذلي فرهود، مطبعة دار التأليف، مصر، الطبعة الأولى، 1969م.
- الإيضاح في شرح المفصل، أبو عمرو عثمان المعروف بابن الحاجب النحوي(ت646هـ)، تحقيق وتقديم: الدكتور موسى بنَّاي العليلي، مطبعة العاني، بغداد، 1982م.

(ب)

- البسيط في شرح جمل الزجاجي، ابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله الأشبيلي(ت688هـ)، تحقيق: عياد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت– لبنان، الطبعة الأولى،1986م.
- بناء الجملة العربية، الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف، دار غريب، القاهرة، 2003م.
- البيان في شرح اللمع لابن جني، الشريف عمر بن إبراهيم الكوفي (ت539هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور علاء الدين حمويَّة، دار عمَّار، عمَّان، الطبعة الأولى، 2002م.

(ت)

- التبصرة والتذكرة، أبو محمّد عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري(ت ق4هـ)، تحقيق: الدكتور فتحي أحمد مصطفى، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، 1982م.
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، أبو البقاء العكبريّ (ت616هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة الأولى، 2000م.
- توجيه اللمع شرح كتاب اللمع، أحمد بن الحسين بن الخبَّاز (ت639هـ)، دراسة وتحقيق: فايز زكي دياب، دار السلام، القاهرة، الطبعة الأولى، 2002م.

(ج)

- الجملة الاسمية، الدكتور علي أبو المكارم، مؤسسة المختار، القاهرة، الطبعة الأولى، 1428هـ– 2007م.
- الجملة العربية تأليفها وأقسامها، الدكتور فاضل صالح السامرائي، منشورات المجمع العلمي، بغداد، 1419هـ– 1998م.
- الجملة الفعلية، الدكتور علي أبو المكارم، مؤسسة المختار، القاهرة، الطبعة الأولى، 1428هـ– 2007م.

(ح)

- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، الخضري(ت1287هـ)، ضبط وتشكيل وتصحيح: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، 2003م.
- حاشية يس على شرح التصريح، الشيخ ياسين زين الدين العليمي(ت 1061هـ)، حقَّقه وشرح شواهده: أحمد السيد سيد أحمد، راجعه: إسماعيل عبد الجواد عبد الغني، المكتبة التوفيقية، القاهرة، (د.ت).

- الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، ابو محمد عبد الله السيد البطليوسي،(ت 521هـ)، تحقيق: سعيد عبد الكريم سعّودي، دار الطليعة، بيروت، (د.ت).

(خ)

- خزانة الأدب ولبُّ لباب لسان العرب، عبد القادر البغدادي (ت1093هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الرابعة، 2006م.
- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني(ت392هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، الهيأة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، الطبعة الرابعة، 1999م.

(د)

- دلائل الإعجاز، عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمّد الجرجاني النحوي(ت 471هـ)، قرأه وعلَّق عليه، أبو فهر محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة.

(س)

- سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: مصطفى السقا، ومحمد الزفزاف، وإبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، القاهرة، الطبعة الأولى، 1954م.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، بهاء الدين بن عقيل (ت769هـ)، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة البعثة، طهران، الطبعة الأولى، 1437هـ.
- شرح التسهيل تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، جمال الدين بن مالك(ت672هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، وطارق فتحي السيِّد، دار الكتب العلميَّة، بيروت، الطبعة الأولى، 2001م.
- شرح التصريح على التوضيح، الشيخ خالد الأزهري (ت905هـ) على ألفية ابن مالك في النحو، جمال الدين بن هشام، ومعه حاشية الشيخ ياسين بن زيد العليمي، حقَّقه وشرح شواهده: أحمد السيد سيد أحمد، راجعه: إسماعيل عبد الجواد عبد الغني، المكتبة التوفيقية، القاهرة، (د.ت).
- شرح جمل الزجَّاجي (الشرح الكبير)، ابن عصفور الإشبيلي (ت669هـ)، تحقيق: الدكتور صاحب أبو جناح، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، 1999م.
- شرح الدروس في النحو، أبو محمّد سعيد بن المبارك بن الدهان النحويّ، (ت 569هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور إبراهيم أحمد الإدكاوي، مطبعة الأمانة، القاهرة، الطبعة الأولى، 1411هـ- 1991م.
- شرح الرضي على الكافية، رضي الدين الإستراباذي (ت686هـ)، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، نشر جامعة قاريونس، ليبيا، 1978م.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، جمال الدين بن هشام، تحقيق: عبد الغني الدقر، سوريا،(د.ت).
- شرح قطر الندى وبل الصدى، جمال الدين بن هشام، ومعه كتاب سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى، محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، مصر، الطبعة الحادية عشرة، 1963م.
- شرح الكافية الشافية، جمال الدين بن مالك، تحقيق: الشيخ علي محمد معوَّض، والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 2000م.
- شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي(ت368هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 2008م.

- شرح المفصَّل، موفَّق الدين بن يعيش (ت643هـ)، وضع فهارسه الدكتور عبد الحسين مبارك، عالم الكتب، بيروت، (د.ت).
- شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بـ(التخمير)، صدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي(ت617هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت– لبنان، الطبعة الأولى،1990م.
- شرح الوافية نظم الكافية، أبو عمر عثمان بن الحاجب، دراسة وتحقيق: الدكتور موسى بنَّاي علوان العليلي، مطبعة الآداب، النجف الأشرف، 1980م.

(ع)

- عدّة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، محمد محيي الدين عبد الحميد المطبوع على هامش كتاب أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، دار الطلائع، القاهرة، (د.ت).
- علل النحو، أبو الحسن محمد بن عبد الله المعروف بابن الورَّاق (ت381هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور محمود جاسم الدرويش، بيت الحكمة، بغداد، 2002م.

(ك)

- كتاب سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت180هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الطبعة الرابعة، مكتبة الخانجي، مصر، 2004م.
- كشف المشكل في النحو، علي بن سليمان الحيدرة اليمني (ت599هـ)، تحقيق: هادي عطية مطر، مطبعة الإرشاد، بغداد، 1984م.

(ل)

- اللباب في علل البناء والأعراب، أبو البقاء العكبري، تحقيق: الدكتور عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، 1416هـ، 1995م.
- اللغة العربية معناها ومبناها، الدكتور تمام حسّان، عالم الكتب، القاهرة– مصر، الطبعة الخامسة،2006م.

(م)

- المرتجل، أبو محمّد عبد الله بن أحمد بن الخشاب(ت567هـ)، حقّقه وقدّم له: علي حيدر، دمشق، 1392هـ– 1972م.
- مسائل خلافية في النحو، أبو البقاء العكبري، تحقيق: الدكتور محمّد خيري الحلواني، دار الشرق العربي، بيروت، الطبعة الأولى، 1412هـ– 1992م.
- المسائل المنثورة، أبو علي الفارسي، تحقيق وتعليق: الدكتور شريف عبد الكريم النجار، دار عمار، الطبعة الأولى،2004م.
- معاني النحو، الدكتور فاضل صالح السامرائي، دار الفكر، عمَّان، الطبعة الثانية، 2003م.
- المفصَّل في صنعة الإعراب، جار الله الزمخشري(ت538هـ)، قدَّم له ووضع هوامشه وفهارسه: الدكتور أميل بديع يعقوب، دار الكتب العلميَّة، بيروت، الطبعة الأولى، 1999م.
- المقتصد في شرح الإيضاح،عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمّد الجرجاني(ت471هـ)، تحقيق: الدكتور كاظم بحر المرجان، وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد، بغداد، 1982م.
- المقتضب، أبو العبَّاس محمد بن يزيد المُبرِّد(ت285هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، (د.ت).

- المقرّب، ابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: الدكتور أحمد عبد الستار الجواري، والدكتور عبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، 1984م.

(ن)

- نحو المازني، الدكتور هادي نهر، عالم الكتب الحديث، إربد– الأردن، الطبعة الأولى، 2008م.
- النحو والدلالة مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي، الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف، كلية دار العلوم، القاهرة، الطبعة الأولى، 1983م.
- نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، الدكتور حسن خميس سعيد الملخ، دار الشروق، عمان، الطبعة الأولى، 2000م.

(هـ)

- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيُّوطي، (ج1) تحقيق: عبد السلام هارون، وعبد العال سالم مكرَّم، وبقيَّة الأجزاء تحقيق: عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، 2001م.

ثالثًا: البحوث:

- ظاهرة التلازم التركيبي ومنهجية التفكير النحوي، الدكتور جودة مبروك محمّد، بحث منشور في كلية الدراسات الاسلامية والعربية، دبي، 2010م.